**محاضرات في الاستثمار السياحي /ماجستير علوم سياحية**

**2016-2017**

**أستاذ الاقتصاد السياحي /الهام خضير عباس شبّر**

**كلية العلوم السياحية –الجامعة المستنصرية –بغداد -العراق**

 **بسم الله الرحمن الرحيم**

**تتضمن المحاضرة حول الاجابة عن بعض التساؤلات المهمه والمعاصرة عن دراستنا للاستثمار السياحي وخاصة لمن ليسوا مطلعين عن القطاع السياحي كأي قطاع اقتصادي منتج :**

1. **هل تكوين المخزون السلعي يدخل ضمن مفهوم الاستثمار السياحي ؟**
2. **ماهي العوامل الجاذبة لفرص الاستثمار السياحي بما يتناسب مع امكانيات وظروق البيئة الاستثمارية للبلد المعني ؟**
3. **لماذا ندعوا للاستثمار في القطاع السياحي ؟**
4. **ماهو دور القطاع العام والفطاع الخاص في ادارة وتنفيذ الفرص الاستثمارية السياحية ؟**

**اولا : هل تكوين المخزون السلعي يدخل ضمن مفهوم الاستثمار السياحي ؟**

**الاستثمار السياحي** هو جزءاً لايتجزأ من الاستثمار الكلي للبلد، وان التركيز على الاستثمار السياحي دون تحقيق استثمارات في القطاعات الآخرى، سوف يجعل من القطاع السياحي، قطاعاً تابعاً للخارج يستورد كل مستلزماته من الخارج، وبذلك نفقد ميزة التشابك القطاعي الكثيفة للسياحة مع القطاعات الآخرى، وما يترتب عليها من آثار ومميزات إيجابية بما في ذلك أثر مضاعف الاستثمار السياحي.

فمن الممكن ان يكون استثمار سياحي محلي او خارجي، استثمار سياحي مستقل او متولد، وطني او اجنبي، عام ام خاص، حقيقي ام مالي، عيني ام انساني ... الخ.

**وبالنظر لكون ان المنتوج السياحي يغلب عليه الطابع الخدمي، إذ يتكون من :**

1. خدمات النقل .
2. خدمات الايواء .
3. خدمت الطعام والشراب .
4. خدمات اللهو والتسلية والترويح .
5. خدمات اخرى وبعض الهدايا والسلع التذكارية .

لذلك فان المنتوج السياحي لايمكن خزنه. وبناءاً على ذلك فان الاستثمار السياحي (بنظره خاصة) لايمكن ان يتحقق في مجال تكوين (المخزون السلعي).

إلا انه (من وجهة نظر أوسع) فان القطاع السياحي في الدول المتقدمة قد تجاوز حدود تقديم الخدمات السياحية، بحيث اصبح تحت ظل القطاع السياحي عدد من المنشآت ذات الطابع الصناعي، فعلى سبيل المثال سلسلة فنادق الشيراتون تمتلك العديد من المصانع التي تصنع المستلزمات السلعية التي تحتاجها فنادقها المنتشرة في اغلب بلدان العالم مثل الزجاجيات، الاثاث، ادوات المطبخ، الستائر، الشراشف، ادوات الطعام ... الخ. فكل هذه السلع هي سلع ذا طابع مادي قابل للخزن، وتنتج ضمن حدود القطاع السياحي.

إذن حتى الاستثمار السياحي في مجال تكوين المخزون (السلعي) اصبح وارد ومحتمل عندما يصل القطاع السياحي الى حالة كبيرة من التطور، ولذلك يمكن ة تعريف الاستثمار السياحي للدكتور الخوام وهو :

**"استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وبأشكالها المختلفة لبناء طاقات انتاجية جديدة والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة وتوسيعها فضلاً عن جميع الاضافات الى المخزون السلعي وتعويض الاندثارات التي تصيب الطاقات الانتاجية القائمة في النشاط السياحي وبما يترتب عليه زيادة مساهمة هذا النشاط في تكوين القيمة المضافة الاجمالية وبالتالي زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للمجتمع".**

**ثانيا:** ماهي العوامل الجاذبة لفرص الاستثمار السياحي بما يتناسب مع امكانيات وظروق البيئة الاستثمارية للبلد المعني ؟

**من المهم ان نؤكد هنا على اغلب من يتحدث عن نجاح اي فرصة استثمار هو ايجاد اطار قانوني، وتشريع مجموعة من القوانين التي تحدد** دور كل قطاع ومؤسسة ومنظمة والامتيازات والاعتمادات الضريبية التي تتمتع بها كل جهة، لكن تظل بعض القوانين وما تتضمنه من حوافز وتشجيعات لم تكن بالمستوى المطلوب كي تغري احياناً القطاع الخاص المحلي او الاجنبي لان كل ما يهمه الضمانات والأمان والاستقرار السياسي والمناخ المناسب للاستثمار.

وهو رأي مهم وسليم لكن تظل القوانين ليست العامل المحرك الوحيد لتنشيط وجذب الاستثمار في القطاع السياحي وانما هناك مجموعة من العوامل الديناميكية والمادية والمعنوية التي تعمل بشكل متوازي مع القوانين الجاذبة للاستثمار والتي تحدد المستوى المطلوب للنشاط السياحي والتي يجب أخذها بنظر الاعتبار من قبل الجهات المسؤولة عن هذا القطاع عند وضع الخطط والسياسات التنموية مثل :

1. مدى إتساع السوق السياحية والزيادة المرتقبة للطلب الكامن على الخدمات السياحية.
2. مدى توافر الخدمات العامة والبنية التحتية.
3. السياسة التنافسية واتجاهات وتكلفة زيادة القدرة التنافسية للسياحة الوطنية على المستوى الاقليمي والدولي .
4. توافر وتأهيل الكوادرالمتخصصة والكفوءة ولكافة المستويات بما يتناسب مع حجم وطبيعة الفرص الاستثمارية السياحية .
5. معدل التضخم السنوي لاسعار السلع والخدمات.
6. معدل سعر الفائدة في البنوك.
7. معدل انفاق السياح المحليين والدوليين.
8. معدل سعر الصرف للعملات .
9. توافر ظروف الاستقرار السياسي والأمني في المناطق المراد الاستثمار فيها.
10. مدى توافر نظام معلومات دقيق وحديث لمواكبة كل ما يتعلق في فرص الاستثمار الحالية والمستقبلية وبيان أهمية المناطق او الاقاليم المستهدفة للاستثمار من الناحية الاقتصادية والسياسية والجغرافية والسياحية مستقبلاً .
11. اضافة الى سياسة تشجيع الدولة للمستثمرين فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات ومنح القروض والاعفاءات والامتيازات الجاذبة للاستثمار.

**اما اهم العوامل التي لها دورا فاعلا في تشجيع الاستثمار السياحي :**

هناك العديد من العوامل المؤثرة والتي تلعب دوراً فاعلاً في الاستثمار السياحي ومن اهمها :

**1. مساهمة الحكومة في تنشيط القطاع السياحي :**

1. من خلال التخصيصات الاستثمارية المخصصة لهذا القطاع فضلاً عن دور وامكانية الحكومة في دعم النشاط السياحي وتذليل الصعوبات امام هذا النشاط من خلالالمساهمة في حل مشكلة البنى التحتية او التكميلية التي تقف في وجه العمل السياحي مباشرة والتي يصعب على القطاع السياحي القيام بها لوحده مثل الكهرباء والماء والطرق والامن ... الخ.
2. مساهمة الدولة في الارض التي يقام عليها المشروع السياحي اذا كانت ملكية الارض تعود اليها وهذه المساهمة تتم من خلال اما تأجيرها لمدة طويلة باجور رمزية او بيعها لمالكي المشروع باثمان منخفضة.

جـ. منح القروض طويلة الاجل وبفائدة منخفضة.

د. اصدار القوانين والتشريعات المشجعة والمحفزة لعملية الاستثمار سواء للمستثمر الوطني او العربي او الاجنبي متمثلة في المزايا والاعفاءات وقوانين العمل والضرائب وحرية تحويل الارباح واصل الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الاجانب الى الخارج.

**2. المردود المادي المرتقب :**

وهو ذلك الجزء المتبقي من الايراد الكلي للمشروع بعد تسديد تكاليف الانتاج المباشرة والضمنية كذلك بعد طرح نسبة معينة تمثل الربح الاعتيادي والطبيعي للمشللمشروع المستثمر سواء كان في القطاع السياحي او اي قطاع آخر يجب ان يغطي تكاليف عناصر الانتاج المختلفة ويحقق مردوداً مادياً (ربحاً) الذي يعده مكافأة عن المخاطر التي قد يواجهها في الظروف غير المؤكدة، ولذلك يهتم المستمثر بالمردود المادي ولايهتم كثيراً بالمردود الاجتماعي كما في حالة استثمارات الدولة.

**3. كلفة الفرصة البديلة :**

ويقصد بها قياس تكلفة اي شيء بأفضل بديل او كسب يتم التخلي عنه او التضحية به وبالتالي فهي ثمن السلعة التي يتم التضحية بها، ومن هذا التعريف نفهم ان المستثمر يخضع في اختيار الفرصة البديلة الى عملية المفاضلة اي ان المستثمر يستثمر امواله في النشاط الذي يحقق له الربح السريع، لذلك فأن المستثمرين عندما يعتقدون ان الفرصة الاستثمارية البديلة في القطاع السياحي افضل من المجالات الاخرى يزداد وينمو الاستثمار السياحي والعكس صحيح مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة اي العلاقة طردية.

**4. الاستقرار السياسي والمؤسسي :**

ان توفر بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة يتحقق من خلال :

1. الاداء الاقتصادي الجيد .
2. الاستقرار السياسي والامني .

جـ. اطر تشريعية مؤسسة متطورة.

د. موارد بشرية كفوءة .

ان مثل هذه البيئة لها دور كبير يجذب المستثمرين لاستثمار اموالهم فيها، ان هذا العامل يؤثر في خلق المناخ الاستثماري الجيد من خلال توفير حماية للاستثمارات من مخاطر التقلبات السياسية والاجتماعية والتشريعية، كما ان وضوح النظام القانوني والاداري السائد ومدى ثباته واتساقه يؤدي الى خلق التوازن بين الحقوق والواجباتوالتعامل السياسي مع المستثمرين وتخطي العقبات التي تعترض انسيابية المشاريع الاستثمارية.

**5. اتجاهات المستثمر :**

لاشك ان الخبرة في نشاط ما تلعب دوراً مؤثراً في توجه المستثمرين للاستثمار فيه في الوقت الذي يكون المستثمر متردداً في الدخول في النشاط الذي لايملك فيه الخبرة ويجهل طبيعة العمل فيه، والعمل السياحي له طبيعة وخصوصية وسمات على المستثمر ان تتوافر لديه المعلومات والقناعة لاتخاذ قراره في الاستثمار فيه في اطار تحليل التكلفة والمنفعة في هذا الاستثمار.

**6. ارتفاع راس المال الثابت في المشروع السياحي :**

من المعلومات عن المشروع السياحي انه يمتاز بارتفاع نسبة راس المال الثابت، وهذا يعني انه يحتاج الى راس مال كبير في عملية الاستثمار وهذا الامر يجعل مدة الاسترداد لراس المال الثابت مدة طويلة الامر الذي يثير قلق المستثمر وعدم اطمئنانه عند اتخاذ قرار الاستثمار في النشاط السياحي ويتجه نحو القطاعات الاخرى وهذا يدل على ان العلاقة بين الاستثمار وراس المال الثابت علاقة عكسية مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة.

**7. موسمية الطلب السياحي :**

أن أحد أهم مميزات الطلب السياحي هي الموسمية وان تأثير الموسمية على حركة الاستثمار تنطلق من كون ان المستثمر عامة يستثمر امواله في مشاريع يكون الطلب على منتجاتها قائم على مدار السنة، وهذا لايتحقق في المشاريع السياحية مما يجعل هذا عاملاً مؤثراً في قرار المستثمر في القطاع السياحي، اي ان العلاقة عكسية بين الموسمية في النشاط السياحي والاستثمار فيه، كما هو الحال في نسبة راس المال الثابت.

**8. الايرادات المتحققة بالعملات الاجنبية :**

تَعُد العملات الاجنبية احد المردودات المهمة التي يحققها النشاط السياحي في البلد عبر تأثيرها على ميزان المدفوعات وترفع مستوى الدخل والتشغيل، والمستثمر يتجه الى النشاط الذي يحقق له ايراداً بالعملة الاجنبية ويكون هذا واضحاً بشكل كبير في الدول النامية، لذلك فالمستثمر يتجه نحو الاستثمار في النشاط السياحي اذا شعر ان جزء من ايراداته سيكون بالعملة الاجنبية وله حق التصرف فيه .

**ثالثا -لماذا ندعوا لللاستثمار السياحي ؟**

**من خلال الاجابة عن هذا السؤال سنتوصل الى أهمية الاستثمار السياحي:**

تثير مسألة الاهتمام بالاستثمار السياحي تناقضات بين الاقتصاديين، فمنهم من يتخذ موقفاً سلبياً ازاء هذا النوع من الاستثمارات، ومنهم العكس. فيذهب بعض الاقتصاديين المعارضين للسياحة، الى ان السياحة تمثل قطاعاً استهلاكياً اكثر من كونه انتاجياً، وانه لكي تزدهر السياحة في بلد ما، يجب ان تكون لديها طاقة انتاجية كبيرة لانتاج طاقات استهلاكية. ولما كانت الدول النامية – بوجه خاص- تتصف بضعف حجم الطلب الداخلي، فانه لايسوغ جلب مستهلكين اخرين من الخارج (سياح) لزيادة هذا الطلب طالما ان الانتاج ذاته ضعيف وتكاليفه مرتفعة، وتحتاج في بعض الاحيان الى دعم حكومي لايصال السلع والخدمات الى اسعار تتناسب مع اصحاب الدخول المحدودة وهم غالبية السكان في الدول النامية. وينتهي هؤلاء المعارضون الى ضرورة تحديد الدور الاستراتيجي للسياحة في البلدان النامية على اساس انها قطاع ذو فاعلية على المدى القصير لتعويض لبعض العملات الاجنبية التي تحتاجها الدولة وليس على المدى الطويل باعتباره قطاعا انتاجياً يشكل جزءاً هاماً من الاقتصاد القومي. وان السياحة يمكن النظر اليها على المدى الطويل اذا استطعنا تنمية الطاقات الانتاجية الى الحد الذي يسمح بتغطية الطلب الداخل فائض انتاجي يمكن تصديره.

البعض الاخر من الاقتصاديين المعارضين للسياحة، بأن السياحة في البلدان النامية قد تمثل قيمة سالبة اذا استنزلنا من الدخل السياحي الاجمالي كافة مفردات المضمون الاستيرادي ومستلزمات الانتاج لاستخراج القيمة الصافية.

ويرى الباحث بأن الرد على هؤلاء المعارضيين، يعتبر في هذا المكان يحقق هدفين، فالرد هنا يثبت نقيض الافكار التي يحملونها هؤلاء المعارضين، وفي نفس الوقت يبين لنا مدى اهمية الاستثمار السياحي، وكما يأتي :

1. اننا كاقتصاديين سياحيين لاندعوا الى الاستثمار السياحي في القطاع السياحي دون الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الاخرى، واننا بذلك نرفض التنمية احادية الجانب وندعوا الى اقامة استثمارات اقتصادية مخططة ومتوازنة لكافة القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع السياحي.

2. تمتاز صناعة السياحة بارتباطاتها القطاعية المختلفة الكثيفة مع باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى. وبناءاً على ذلك فان السياحة لاتؤثر في الفعاليات السياحية فحسب، وانما يمتد اثرها الى معظم فروع الاقتصاد القومي.

وهكذا يلاحظ بان اثار السياحة تطرق ابواب معظم المشاريع والقطاعات الاقتصادية للاقتصاد القومي، مما يدل مدى اهمية هذا النوع من الاستثمارات.

3. تتميز الدول النامية بوجود الحلقة المفرغة (Poverty circle) ولكي نكسر هذه الحلقة، يتفق الاقتصاديون على ضرورة حقن (تمويل) للسوق الداخلي عن طريق الخارج، اي انه يتعين دخول عناصر تمويليه جديدة من خارج هذه الحلقة وبكميات ضخمة لكي تكسر احد حلقات هذه السلسلة. ويمكن للاستثمارات السياحية في القطاع السياحي باعتباره قطاع نشيط وكثيف التشابك القطاعي ان يحرك الدورة الاقتصادية وان تكسر سلسلة الفقر من جانب قلة الدخول او من جانب قلة الطلب وتسمح بالتالي بتنشيط من الخارج يترتب عليه تحريك قطاعات انتاجية مختلفة.

وخلاصة القول ان السياحة هنا لايجب النظر اليها على انفراد كقطاع استهلاكي وخدمي، بل ينظر اليها على ضوء مكانها داخل حلقة الانتاج في الدولة وما يترتب على ازدهارها من تحرك للدورة الانتاجية، فضلاً عن الدورة النقدية التي ينشطها حركة السياح بكل انفاقاتهم على الاقامة والمأكل والرحلات الداخلية والمشتريات الآخرى ... الخ.

4. ان احد العوامل الهامة لجذب السياح هو توفير انواع عديدة من الخدمات والمرافق بمستوى عالي من الكفاءة، فالسائح يقبل على البلدان التي يمكن ان تتوافر فيها مطارات او موانئ حديثة تقدم له الخدمات اللازمة، مثل الخدمات المصرفية وخدمات الاتصال وغيرها بكفاءة وسرعة كما انه يتوقع عند اقامته في بلد ما أن تتوافر وسائل المواصلات الكافية والمريحة، واماكن الاقامة اللائقة، وطرق الاتصال السريع.

بعبارة اخرى، فان السائح يقصد بلداً معيناً للاستجمام والراحة، لا للبحث عن المتاعب. في هذا المجال المهم يظهر مدى اهمية الاستثمارات السياحية، فهي تعمل على :

1. جذب اعداد اكبر من السياح .
2. زيادي وتحقيق عدد الليالي التي يقضيها السائح في البلد.

جـ. زيادة معدل انفاق السائح اليومي.

وبالتالي الحصول على دخل اكبر من النشاط

. ان العديد من الاقتصاديين المعارضيين يحملون الاستثمارات السياحية اعباء كثيرة. فمنهم من يحمل تكلفة انشاء المرافق العامة من طرق وسكك ومشاريع الماء والكهرباء وغيرها، للاستثمارات السياحية، بمجرد انها تستخدم او تستفاد من جزء منها. ولكن هذه الحسابات مخطؤة ومن الممكن الاعتماد على تحليل التكلفة والربحية (Cost – Benefit analysis) كمعيار اقتصادي لحساب التكلفة الجزئية التي تتحملها الاستثمارات السياحية من جراء اقامة المرافق العامة.

كما وان بعض الاقتصاديين يميلون الى اعتبار الفرق بين ايرادات السياحة من الخارج ومدفوعات السياحة الى الخارج بمثابة المساهمة الصافية لقطاع السياحة في الدخل القومي. لكننا لانميل الى هذا الرأي حيث انه لايمكن اعتبار سياحة المواطنين في الخارج نوع من انواع التسربات التي تقلل من اجمالي الايرادات السياحية. ذلك أن تخصيص جانب من النقد الاجنبي لسياحة المواطنين في الخارج أمر تحدده، كيفية تخصيص موارد البلد من النقد الاجنبي، وهذا يتوقف بدوره على اولويات السياسة الاقتصادية والمالية، وعلى طبيعة النظام الاقتصادي السياسي بوجه عام، بعبارة اخرى ان سياحة المواطنين في الخارج لاتتوقف بالضرورة على تحقيق ايرادات من سياحة الاجانب في البلد، ومن ثم فان الربط بين هذين النوعين من السياحة امر ليس له مبرر معقول.

6. هذا وتعتبر الاستثمارات السياحية مسألة هامة لما "تحتله السياحة من مكانة بارزة في تطور المجتمع لما لها من اثار ايجابية على مسألتي التطور الاجتماعي ونمو الدخل القومي"، فهي المجال الذي تنتعش فيه الخدمات العامة وتتهيأ من خلاله مرافق عصرية للراحة والتسلية لعموم المواطنين اضافة الى انها وسيلة فعالة للتعريف بتراث وحضارة القطر وجذب السياح من الخارج.

7. واخيراً ومن اهم ما يبرز أهمية الاستثمار السياحي، هي الاثار المباشرة والاثار غير المباشرة التي تعكسها الاستثمارات السياحية على التنمية الاقتصادية والاقتصاد القومي، والتي يمكن تعدادها كالآتي :

\*\* مجموعة الآثار المباشرة :

1. اثر الاستثمار السياحي في الدخل القومي.
2. اثر الاستثمار السياحي في ميزان المدفوعات .
3. اثر الاستثمار السياحي في الاستخدام وتوفير فرص العمل.
4. اثر الاستثمار السياحي في اعادة توزيع التنمية والدخل بين الاقاليم.

\*\* مجموعة الآثار غير المباشرة :

1. الاثر المضاعف للاستثمار السياحي .
2. اثر الاستثمار السياحي في تنشيط حركة الانتاج والاستثمار في القطاعات الاخرى .
3. اثر الاستثمار السياحي في تنمية مشاريع البنى الفوقية.
4. اثر الاستثمار السياحي في تنمية مشاريع البنى الارتكازية.
5. اثر الاستثمار السياحي في الدخل الحكومي (موازنة الحكومة اثر الاستثمار السياحي على المستوى العام للاسعار.
6. اثر الاستثمار السياحي على البيئة الطبيعية .
7. اثر الاستثمار السياحي على البيئة الاجتماعية .
8. اثر الاستثمار السياحي في التبعية الاقتصادية .
9. اثر الاستثمار السياحي على تطور الاماكن التاريخية والاثارية والدينية والتراثية.
10. اثر الاستثمار السياحي على الاعلام عن التطور الحاصل في البلد.

**رابعا :ماهو دور القطاع العام والقطاع الخاص في الاستثمار والتمويل :**

يحدد دور القطاع العام والخاص في كيفية الاستثمار والتمويل في ضوء الأسس الآتية:

1. إن التمويل الحكومي للمشاريع السياحية محصور في المناطق التي لايجد القطاع الخاص فيها رغبة او مطمحاً تجارياً تحفزه وتشجعه على الاستثمار على نطاق واسع .
2. إن الدولة او القطاع العام لا يستثمر في مشاريع البنية الفوقية الا اذا كانت هناك حاجة سياحية هامة. فالمستثمر في القطاع الخاص لايغريه الاستثمار في المناطق البعيدة عن المدن او إن الاستثمار فيها لن يعطي مردوداً سريعاً وكبيراً، او إن الاستثمار فيها يتطلب مبالغ هائلة. وهنا يجب أن يتدخل القطاع العام بدور الرائد ليعبد الطريق امام القطاع الخاص ويسهل الأمر أمامه، كأن يعمد الى تمويل البنى الفوقية (فنادق ومدن وقرى سياحية) مدفوعاً لبدء عمليات التطوير او بناء مشاريع لتسهيلات معينة.
3. يجب أن تتحمل الحكومة قسطاً من عبء الاستثمارات ذات الفائدة العامة من البنى التحتية (مواصلات ونقل وتعبيد طرق ومحطات كهرباء وغيرها) ويستثمر القطاع الخاص في استثماراته في القطاعات الباقية كمشاريع الأيواء مثلاً على أن يكون دور الحكومة تنسيقياً مع القطاع الخاص في مخطط التنمية.
4. يجب أن تعمد الحكومات الى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في السياحة لأن المشاريع السياحية والفندقية عموماً لاتعطي أكثر من 10-15% أرباحاًسنوية صافية، الأمر الذي لايكون مغرياً له ولابد من معاونة الحكومة له إدارياً او مادياً او فنياً.
5. تعاني الدول النامية عادة من ندرة رأس المال وما تقدمه المؤسسات الدولية التمويلية يكون هو الآخر محدوداً ويتطلب العديد من الشروط والمواصفات ولذلك وجب على الحكومات أن تعمد الى تشجيع الاستثمار محلياً ودولياً وأجنبياً وتوفر أنسب المناخات لهذا الاستثمار وزرع الثقة في نفوس المستثمرين عن طريق الضمانات التشريعية.
6. إن الاستثمار السياحي ليس هدفاً بحد ذاته بل إنه مبرر من خلال منفعته المباشرة وفائدته الاقتصادية العامة بسبب الحجم الكبير لهذا الاستثمار في السياحة ذو رأس مال ثابت ضخم الذي يجعلها أكثر الصناعات كلفة.
7. قد لايقدم الاستثمار السياحي بالضرورة في المراحل الآولى أعلى وأسرع قدر من الربح ولكنه يقدم فيما بعد وبعد مرحلة وجيزة مردوداً عالياً لذا يجب النظر الى الاستثمار السياحي كوسيلة ضرورية لتطوير قطاعات آخرى متصلة به من الاقتصاد القومي، والدولة مطالبة بالمعاونة بغض النظر عن طبيعة وحجم الاستثمارات .
8. وعند إحتساب العائد من الاستثمار في السياحة على الخطة القومية يجب ألا نقيد أنفسنا باعتبارات محدودة في مجال الربح المادي والاقتصادي المباشر بل علينا ان نتخطاها لتلك الآثار الايجابية على خطة التطوير العام القومي حيث تتساوى او تتفوق فيه الاعتبارات ذات الطابع غير الاقتصادي على العوائد الاقتصادية البحتة.

 **نتمنى لطلبتنا الاعزاء التوفيق في مسيرتهم العلمية**